



العراق:

خارطة طريق للتعافي

د. س. أنتوني فاف

تم إعداد هذا التقرير ونشره استنادًا إلى سياسة المجلس الأطلسي حول الاستقلالية الفكرية. إن المؤلفين وحدهم مسؤولون عن التحليلات والتوصيات التي يتضمنها التقرير. لا يحدد المجلس الأطلسي، ولا شركاؤه وممولوه، ولا يؤيدون بالضرورة أو يدعمون أيًا من استنتاجات هذا التقرير بشكل خاص.

© ٢٠٢١ المجلس الأطلسي في الولايات المتحدة. كافة الحقوق محفوظة. لا يمكن نسخ أو نقل أي جزء من هذا التقرير بأي شكل أو بأي وسيلة من دون إذن المجلس الأطلسي الخطي، إلا في حالة الاقتباسات الموجزة في مقالات إخبارية أو نقدية أو المراجعات. يرجى إرسال أي استفسار إلى:

المجلس الأطلسي، ١٠٣٠ الشارع ١٥ شمال غرب، الطابق ١٢، واشنطن العاصمة ٢٠٠٠٥

العراق: خارطة طريق للتعافي

د. س. أنتوني فاف

رقم الكتاب المعياري الدولي-١٣: ٩٧٨-١-٦١٩٧٧-١٢٨-٤

صورة الغلاف: متظاهر يحمل العلم العراقي في حين يرفع آخر علامة النصر للاحتفال بالذكرى السنوية الأولى للاحتجاجات المناهضة للحكومة في بغداد، العراق في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. المصدر: رويترز/ثائر السوداني

تم إعداد هذا التقرير ونشره استناداً إلى سياسة المجلس الأطلسي حول الاستقلالية الفكرية. إن المؤلفين وحدهم مسؤولون عن التحليلات والتوصيات التي يتضمنها التقرير. لا يحدد المجلس الأطلسي، ولا شركاؤه وممولوه، ولا يؤيدون بالضرورة أو يدعمون أيًا من استنتاجات هذا التقرير بشكل خاص.

شباط/فبراير ٢٠٢١

د. س. أنتوني فاف هو زميل أقدم غير مقيم في المبادرة العراقية في المجلس الأطلسي وأستاذ باحث في مجال الاستراتيجية والمهنة العسكرية والأخلاقيات في معهد الدراسات الاستراتيجية التابع للكلية الحربية للجيش الأمريكي. إن الآراء الواردة في هذا التقرير تعود للمؤلف وليس بالضرورة للحكومة الأمريكية.

تزوّد المبادرة العراقية في المجلس الأطلسي صناع السياسة عبر الأطلسي وفي المنطقة بوجهات نظر وتحليلات فريدة بشأن التحديات والفرص القائمة التي تواجه العراق في وقت تحاول فيه البلاد بناء نظام سياسي شامل واستقطاب استثمارات اقتصادية وتشجيع نمو مجتمع مدني نابض بالحياة.

جدول المحتويات

- 1.....المشاركون في حوار برلين
- 2.....عن الحوار
- 3.....التحديات التي واجهت العراق أواخر ٢٠٢٠
- 3.....التحديات السياسية
- 5.....التحديات الاجتماعية-الاقتصادية
- 6.....التحديات الأمنية
- 7.....خارطة طريق للاستقرار والازدهار في العراق
- 8.....تدابير سياسية محددة
- 9.....التحسينات الاجتماعية-الاقتصادية
- 10.....تدابير اجتماعية-اقتصادية محددة
- 10.....التحسينات الأمنية
- 12.....تدابير أمنية محددة
- 14.....الخاتمة

دعت مؤسسة كونراد أديناور والمجلس الأطلسي، بدعم من معهد دي تي، إلى حوار مسار ثاني أمريكي-أوروبي-عراقي. ويفضل هذا التقرير النتائج التي توصلت إليها جماعات العمل في حوار المسار الثاني والتوصيات الرامية إلى دعم حكومة العراق في مسار التعافي الطويل التي ينتظرها.

المشاركون في حوار برلين

المجلس الأطلسي

السيد أولين وثينغتون، مؤسس ورئيس مجلس إدارة وثينغتون إنترناشونال

أوروبا

السفير رامون بليكووا، سفير متجول للوساطة وحوار الثقافات، وزارة الخارجية الإسبانية، الاتحاد والتعاون الأوروبي؛ سفير سابق للاتحاد الأوروبي إلى العراق

السيدة ماريا فانتابي، كبيرة مستشارين، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز الحوار الإنساني

د. عامر غراوي، دعم اللامركزية والتنمية المحلية، المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي في العراق

د. ريناد منصور، باحث، تشاتام هاوس

السيد موريتز ريمي، مدير مشروع رئيس للبنية التحتية وإعادة إعمار الشرق الأوسط، مؤسسة الائتمان لإعادة الإعمار

السيدة إينا رودولف، باحثة، المركز الدولي لدراسة التطرف

السفير بوريس روج، نائب رئيس، مؤسسة مؤتمر ميونخ للأمن

د. باتريسيا ساسنال، رئيسة قسم الأبحاث، المعهد البولندي للشؤون الدولية

د. إيكارت ورتز، مدير، معهد دراسات الشرق الأوسط، المعهد الألماني للدراسات العالمية ودراسات المناطق

العراق

د. ضياء الأسدي، عضو سابق في مجلس النواب العراقي

د. محمد علي الحكيم، وزير الخارجية العراقي السابق

السفير فيصل الاسترابادي، مدير مؤسس، مركز دراسة الشرق الأوسط؛ أستاذ مادة القانون الدولي والدبلوماسية، جامعة إنديانا، بلومينغتون

السيد عدنان الجنابي، رئيس، مركز أبحاث ودراسات العراق

د. لؤي الخطيب، وزير كهرباء عراقي سابق

السيد علي المولوي، مستشار في السياسات وباحث

السفيرة رند الرحيم، السفيرة العراقية السابق إلى الولايات المتحدة

د. سجاد جيايد، زميل، منظمة ذا سنشري فاوندیشن

د. ليث كبة، مستشار مستقل حول العراق

السيدة هنار معروف، مرشحة لشهادة الدكتوراه وناشطة

السيد أحمد طبقجلي، رئيس قسم الاستثمار، الصندوق العراقي التابع لشركة آسيا فرونتير كابيتال

السيدة لوسي غراثول، متدربة، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، المجلس الأطلسي

د. عباس كاظم، مدير، المبادرة العراقية، المجلس الأطلسي

السيد سيدني مارتين، متدرب، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، المجلس الأطلسي

السيد مسعود مستجابي، مدير معاون، برامج الشرق الأوسط، المجلس الأطلسي

د. س أنتوني فاف، زميل أقدم غير مقيم، برامج مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، المجلس الأطلسي، مدير الحوار الثاني

السيدة إميلي سانتوتشي، متدربة، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، المجلس الأطلسي

السيدة ريكا ستراير، متدربة، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، المجلس الأطلسي

السيد ويليام وشسلر، مدير، برامج مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، المجلس الأطلسي

مؤسسة كونراد أديناور

السيد سيمون إنغلكس، مدير مكتب، دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤسسة كونراد أديناور

السيدة مها حداد، مديرة مشروع رئيسة، مؤسسة كونراد أديناور

السيد غريغور جايك، رئيس مكتب سوريا/العراق، مؤسسة كونراد أديناور

معهد دي تي

د. بين كونابل، عالم سياسي أول في مؤسسة راند ومدير الأبحاث في معهد دي تي

السيد دان ويلكوفسكي، محلل بحثي، معهد دي تي

الولايات المتحدة

السيد كامبرون شيزولم، نائب رئيس تنفيذي، معهد دي تي

السيد جون ديبلازيو، رئيس معهد دي تي

السيدة كيرستن فونتنروز، مديرة، مبادرة سكوكروفيت للأمن في الشرق الأوسط، المجلس الأطلسي

السيد جو فروسييه الثاني، شريك ورئيس، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تي دي إنترناشونال

السيد سرهنك حمة سعيد، مدير، برنامج الشرق الأوسط، معهد الولايات المتحدة للسلام

د. باتريسيا كرم، مديرة إقليمية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعهد الجمهوري الدولي

السفير ديفيد ماك، زميل أقدم غير مقيم، مبادرة العراق في المجلس الأطلسي

عن الحوار

انطلق

العمل على حوار المسار الثاني الأمريكي-الأوروبي-العراقي في برلين في آذار/مارس ٢٠٢٠ واستمر في مواقع مختلفة لغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وقد جمع الحوار خبراء من الولايات المتحدة وأوروبا والعراق خلال مجموعة من ورش العمل من أجل تحديد سياسات من شأنها أن تساعد على معالجة التحديات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية والأمنية في العراق. وكان الحاضرون عبارة عن مزيج من مسؤولين وخبراء رفيعي المستوى سابقين وحاليين، جميعهم ملتزمون بتوفير مستقبل أفضل للعراق.

وتزامنت انطلاقة هذه الجولة الأخيرة من فعاليات المسار الثاني مع تولي رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي منصبه في أيار/مايو ٢٠٢٠، وأنت في وقت بدأت فيه حكومته بمواجهة العديد من التحديات التي تواجهها البلاد؛ وهي تحديات تراوحت بين احتجاجات مناهضة للحكومة انطلقت على نطاق واسع ووضع أممي صعب. وكانت الظروف في العراق قد تفاقمت بشكل أكبر بفعل اقتصاد البلاد المتدهور أساسًا والذي زادته سوءًا آثار جائحة «كوفيد-١٩» الاجتماعية والاقتصادية. هذا ولم تكن الخدمات الصحية العراقية مجهزة بشكل مناسب للتعامل مع الجائحة، ما صعب الأيام الأولى لحكم رئيس الوزراء. وقد أرغم مزيج هذه التحديات الحكومة السابقة على الاستقالة.

وخلال جلسة الحوار في آذار/مارس، حدّد المشاركون بعض التدخلات التي يمكن للحكومة العراقية والجهات الفاعلة غير الحكومية والخارجية القيام بها من أجل تحسين تقديم الخدمات الصحية والحدّ من الفساد وتعزيز الأمن في العراق. وركّزت هذه التدخلات المحتملة على معالجة الخدمة المدنية المترسّخة والفساد المستشري والأنشطة المسلحة المزعزعة للاستقرار، وهي عوامل تقوّض معًا تعافي العراق بشكل كبير. واستنادًا إلى خبرتهم الطويلة، أوصى المشاركون في الحوار باتخاذ تدابير لتحسين كفاءة الخدمة المدنية وتحفيز الشباب وتطبيق لامركزية الخدمات الحكومية وتحسين قدرات الحكومة الإلكترونية وتسهيل اندماج الميليشيات بطريقة تعزّز مؤسسات الدولة وتضفي عليها الشرعية.

اجتمع الخبراء في حوار المسار الثاني من جديد خلال آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ من أجل تحديد سبل لتصميم التدخلات المحددة في الجلسة السابقة. وتمحور الاجتماع الأول حول تحديد وترتيب أولوية التدابير الرامية إلى تبديد المخاوف التي تمّت إثارتها خلال جلسة آذار/مارس. أما الاجتماعان الثاني والثالث، فركّزا على تحويل التوصيات إلى سياسات عملية قابلة للتطبيق وتحديد الجهات الفاعلة والأفعال والظروف الضرورية لوضعها حيّز التنفيذ. في المقابل، وضع الاجتماع الرابع اللمسات النهائية على خطة التطبيق وأعدّ خارطة طريق بشأن كيفية مساعدة التدابير وغيرها من التدخلات مجموعة، في نقل العراق من حالته المثبّطة الحالية إلى حالة من الاستقرار والازدهار النسبي.

ويمثل هذا التقرير الآراء المختلفة التي عبّر عنها المشاركون على مدار الأشهر الخمسة التي شهدت الجولة الثانية من الحوار. ويجمع المشاركون عدة جنسيات وخلفيات وخبرات وآراء مهنية. وفي حين أنهم أجمعوا بشكل كبير على المسار الأفضل للعراق في الفترة المقبلة، قد يوافق أو لا يوافق المشاركون الأفراد على كافة المفاهيم والتوصيات التي يتضمنها هذا التقرير. فضلًا عن ذلك، إن آراء المشاركين الأفراد لا تمثل بالضرورة آراء المنظمات التي ينتمون إليها.

إن العراق دولة سيادية لديها حكومة منتخبة بشكل ديمقراطي يقضي دورها بتحديد ما هو الأفضل للعراق وشعبه. ولا تهدف أي توصية واردة في هذا التقرير إلى تقويض هذا الدور أو التفرّغ عن سيادة العراق لصالح أي قوى خارجية. ويأمل المؤلف في أن تثير التوصيات مساعي الحكومة العراقية الخاصة وتسهّل عليها إعداد مسارات عملها. كما يقرّ بالمساعي الحثيثة التي بذلتها الحكومة لمعالجة التحديات التي تواجه العراق. وهذه المساعي واضحة تمامًا في الورقة البيضاء لعام ٢٠٢٠. جدير بالذكر أن المؤلف الرئيسي لهذه الورقة، د. علي علاوي، كان مشاركًا في حوار المسار الثاني هذا قبل انضمامه إلى الحكومة العراقية في أيار/مايو ٢٠٢٠.

التحديات التي واجهت العراق أواخر ٢٠٢٠

الانتخابية عبر نظام المحاصصة أنه من الصعب تجاوز الانقسامات السياسية وبناء الوحدة. وبعبارة مبسطة، لا تتداخل مصالح البرلمان دائمًا مع مصالح الحكومة والشعب العراقي. ويتم إضعاف دور رئيس الوزراء والرئيس، وغالبًا ما لا يملكان الموارد أو الدعم لتطبيق الإصلاحات الضرورية.

وتقوّض صلاحية البرلمان المرتبطة بالفرع التنفيذي أنواع البرامج المحددة في الورقة البيضاء لعام ٢٠٢٠ والمبادرات الحكومية الأخرى. ويمكن للبرلمان فرض موجبات على الحكومة، وبإمكانه منعها من تقديم الخدمات أو إجراء إصلاحات لا تتلاءم مع مصالحه. وهذا الوضع يجعل البرلمان غير خاضع للمساءلة بشكل أساسي. فهذه الضوابط والتوازنات القائمة غير فعالة ويقوم السياسيون بتجاهلها بشكل روتيني. ووحده البرلمان يمكنه حل البرلمان، وهو لا يملك أي محفز للقيام بذلك. وستشكل معالجة علاقة البرلمان بسائر الحكومة العراقية وإصلاح أدواره ومسؤولياته جزءًا أساسيًا من أي خطة إصلاح. وما يزيد الأمور سوءًا هو أن حل مجالس المحافظات وجّه صفة إضافية للديمقراطية في العراق. وقد أزال إلغاء مجالس المحافظات مستوى آخر من الضوابط على السلطة المركزية-الحكومية، وبشكل أساسي، البرلمانية. وحدثت هذه الخطوة من مشاركة المواطنين في الحكومة وحرمت العراقيين من المجال اللازم لتطوير قيادة سياسية مسؤولة وملتزمة.

وفي حين عكست الاحتجاجات التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الأمل الأفضل للتحفيز على إجراء تغيير مفيد، أخذ عدد الأشخاص في الشوارع بالتراجع، بما أن الاحتجاجات لم تحقق سوى عددًا قليلًا من المطالب الأساسية، بما فيها إرغام رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي على الاستقالة. وحتى إن كانت الحكومة راغبة وقادرة على الاستجابة لمطالب المحتجين الفورية، قد لا تكون هذه الاستجابات كافية لإصلاح مشاكل العراق الهيكلية. ويجب أن تشمل التغييرات الواجب إدخالها على الدستور العراقي تغييرات هيكلية على نظام المحاصصة؛ وإلا ستكون إصلاحات الدستور غير فعالة على الأرجح. وستواصل هيكلية صنع القرار الموازية المتبقية تقويض قدرة الحكومة على التصرف ومحاسبة الجهات الفاعلة الفاسدة والعنيفة.

وتعتبر مواجهة الحرمان من الحقوق في العراق شرطًا أساسيًا لتحقيق تقدم سياسي وجماعي. وفي حين أن الحد من الحرمان من الحقوق في أوساط الأقليات الإثنية-الطائفية في العراق لا يزال هدفًا بعيد المنال، سيكون من الخطأ أن نقول إنه لم يتم تحقيق أي تحسن. وقد خلص استطلاع أجراه المعهد الديمقراطي الوطني أن ٦٣ في المائة من العراقيين يرون أن آثار الإثنية-الطائفية تتضاءل، ما يشير إلى أن الهوية الوطنية العراقية تزداد قوة. غير أن ٦٤ في المائة من العراقيين الذين شملهم الاستطلاع نفسه رأوا أن البلاد منقسمة أكثر، بسبب الولاءات السياسية

العراق مجموعة من التحديات المعقدة والمتراطة في المجالات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية والأمنية. ولا تشير أي مشكلة إلى حل واحد غير عسير. وغالبًا ما يجد القادة العراقيون أنفسهم في حلقة مفرغة حيث تقوّض التراجعات في قطاع واحد عمومًا أي تحسينات محققة في قطاعات أخرى. على سبيل المثال، يعادل وضع أمني سيء فرصة أقل للنمو الاقتصادي لأنه لا يمكن للشركات العمل بدون حرية التنقل والثقة الكافية لتحفيز الاستثمار. فتراجع المداخيل بسبب غياب نشاط الشركات والوظائف يتسبب بانخفاض موارد الأسرة. ويرغم الفقر الأفراد على الاعتماد على شبكات العائلة والقبيلة والعشيرة الأشمل لتلبية الاحتياجات الأساسية، بما فيها الأمنية. علاوة على ذلك، تضع هذه الظروف النساء والأقليات الإثنية والدينية على السواء في وضع صعب. فصحيح أن الاعتماد على الذات محليًا لمواجهة المشقة يعزز الروابط غير الرسمية، لكنه يقوض شرعية الحكومة. ويقوّض غياب شرعية الحكومة الأنشطة الأمنية وأنشطة الشركات. كما أن أسعار النفط المنخفضة وجائحة كورونا أتت لتفاقم كل هذه المشاكل.

وتطلب حل التحديات العراقية مقاربة عقد ورش عمل متكررة، حيث تجري المداورة بين مجموعات فرعية ونقاشات عامة. وقد حددت المجموعات العاملة الثلاث في الحوار - السياسية والاجتماعية-الاقتصادية والأمنية - القضايا الأكثر إلحاحًا ضمن مجالاتها. وقد جمعت العديد من الجلسات العامة ومجموعات الكتابة وجهات النظر والاقتراحات هذه لبناء المقاربة الشاملة الواردة في هذا التقرير.

التحديات السياسية

إن المشاكل السياسية في العراق هيكلية عمومًا، وقد شعر الكثيرون أنها ناتجة عن انتخابات ٢٠٠٦ التي عززت نظام المحاصصة (المحاصصة السياسية الإثنية-الطائفية) والتقسيم الطائفي للسلطة التي دعمها هذا النظام. وأقر العديد من المشاركين أنه في حين كان نظام المحاصصة ضروريًا ربما لضمان مشاركة مختلف الدوائر الانتخابية في العراق، إلا أنه استمر لفترة طويلة بعد تحقيق الغرض منه. ولكن شعر آخرون أن دمج وتمثيل التنوع الإثني-الطائفي في العراق يتطلب ضمانات دستورية ومنهجية أخرى، وأنه يمكن الحفاظ على نوع من المحاصصة من دون استغلال فاسد وحزبي.

وسيكون استبدال نظام المحاصصة صعبًا. فهيكليّة الحكومة تعزز سلطة البرلمان - وهو هيئة مثقّلة بالتقسيم الإثني-الطائفي - على حساب الفرع التنفيذي. ونتيجة لذلك، إن الحكومة العراقية تقوم على مبدأ الأغلبية أكثر منها على الديمقراطية. ووجد قادة الأحزاب الذين استثمروا في الحصول على ميزات لدوائهم



نظرة عامة لساحة التحرير وسط مشاركة المتظاهرين في احتجاجات مناهضة للحكومة في بغداد، العراق، في ٣ شباط/فبراير ٢٠٢٠. المصدر: رويترز/وسام العقيلي

والشيعة منقسمة، وكذلك العديد من جماعات الأقليات التي لا تحظى بتمثيل مماثل في العراق. ومن دون شك، من المهم معرفة سبب انقسام المجتمعات. عندما يتعلق الأمر بالمسائل التي تحول دون تعافي العراق، على غرار التأثيرات الخارجية المؤذية أو إلغاء الممارسات الفاسدة، قد يكون هذا التفكك ضروريًا لخرق الوضع القائم. لكن لا بدّ من معالجة هذه الانقسامات، وإلا قد تفتح بدورها مجالًا إضافيًا أمام تأثيرات خارجية مؤذية، ما يجعل السيطرة على الميليشيات الإقليمية أصعب، ويعرقل مسيرة البرلمان لإجراء الإصلاحات الضرورية.

تجدر الملاحظة أن تصورات العراق بشأن المساعدة الخارجية مثقلة بعقدين من عدم الانسجام الدولي، وترابط متصور بين المساعدة والتدخل الخارجي، وبتغاضي العراقيين عن الاختلافات، من حيث القيمة والهدف، بين المساعدات العسكرية والمدنية. فالتوزيع غير المتساوي للدعم الدولي في العراق فاقم تصورات الظلم. كما خلق التشكيك بأدوار الولايات المتحدة وأوروبا في العراق - إلى جانب انعدام الثقة الدفين والذي يزداد الآن بإيران - حسًا من العزلة في أوساط العراقيين، ومواقف غير مؤيدة عمومًا للجهات الفاعلة الخارجية. فالعديد من العراقيين، بمن فيهم أعداد متزايدة من العرب الشيعة، يعتبرون أن النفوذ الإيراني مؤذٍ لكن العدائية الناتجة عن النفوذ الإيراني موجّهة أيضًا ضد جهات فاعلة

المفرطة القائمة الآن ودعم الأطراف الخارجية على غرار إيران والولايات المتحدة، أكثر منه بسبب الهوية الدينية أو الإثنية.

وبينما تكسب الوحدة الوطنية زخمًا، تصبح بعض المجتمعات أكثر انقسامًا داخليًا. وكان انهيار الوحدة الكردية الهشة أساسًا في أعقاب استفتاء الاستقلال عام ٢٠١٧ خير دليل على ذلك. فهذا الانهيار لم يقوّض العلاقات بين أحزاب رئيسية في المناطق الكردية العراقية فحسب، بل ضمن الأحزاب بذاتها أيضًا.

فالخلافات بين بغداد وأربيل لا تزال تطرح تحديًا ضخمًا أمام العراق. وحتّمًا هناك العديد من الحجج للخلاف بين الحكومة الفدرالية وحكومة إقليم كردستان، بما فيها مشاركة الإيرادات، والخلافات على الحدود، ومخصصات الموازنة، والتمثيل والترتيبات الأمنية، من جملة مسائل أخرى. غير أن أصل هذه الخلافات هو انعدام الثقة وعدم توافر المصالح المتصور بين بغداد وأربيل. ومن وجهة نظر الحكومة العراقية، ستسعى القيادة الكردية الحالية في نهاية المطاف إلى الحصول على الاستقلال، كما فعلت في ٢٠١٧. وبالتالي، ليس من المنطقي تقديم تنازلات أو الاستثمار في الإقليم إن كان ذلك يسهل هذه الخطوة.

وبالطبع فإن المجتمع الكردي ليس الوحيد الذي يتفكك في ظل الظروف السيئة السائدة اليوم. فالمجتمعات العربية السنية



ظل شخصين وسط تصاعد النيران من حرق النفط في حقل نهر بن عمر النفطي، شمال البصرة، العراق في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. المصدر: رويترز/عصام السوداني

على التخفيف من ديون العراق الهائلة. فالعراقي لا يرى فائدة من دفع الضرائب. من جهتها، نقلت الحكومة مهمة تحصيل الفواتير إلى شركات خاصة، في حين لا تزال تتولى مسؤولية تأمين الكهرباء. غير أنه لا يمكن للمحصلين جمع الضرائب، ما يفاقم بساطة عجز الحكومة الحالي عن توفير تيار كهربائي بشكل دائم.

إلى ذلك، لم تنجح البرامج الحكومية المحدودة المخصصة للمصالحة- وهو مصطلح أصبح يحمل الآن معنى أكبر من قدرته وربما لم يعد مجدياً في العراق - في التخفيف من تصورات الحرمان من الحقوق السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في نظام الحكم غير المتجانس في العراق. ومن المرجح أن يُوَجَّح الفشل المستمر في معالجة تصورات الحرمان من الحقوق فترات متواصلة من عدم الاستقرار وأن يبطئ وتيرة أي تقدّم باتجاه الشرعية الحكومية.

بدورها، تضرّ الإجراءات القانونية البطيئة وغير الفعالة بتصورات الشرعية الحكومية. فالاستماع إلى دعوى والبث فيها في أي محكمة عراقية يستغرق شهوراً أو حتى سنوات. وهذا يقوّض الثقة بالنظام القانوني والحكومة، ويعطل التنمية المدنية وتطوير الشركات. كما أن السلطة القضائية البطيئة والفسادة في بعض الأحيان تقوّض الثقة في النظام العراقي وتساهم في إذكاء مخاوف المستثمرين الرأسماليين المحتملين.

من جهة أخرى، يأمل الملايين من الأشخاص المشردين داخلياً العودة إلى منازلهم. ولكن في العديد من الحالات تكون منازلهم وأحيائهم قد دُمّرت في المعركة ضد داعش. وفي هذا السياق، كانت جهود إعادة الإعمار غير متساوية وعادة ما تفتقر إلى التمويل الكافي. ولا يبدو أن للحكومة خطة شاملة متفق عليها من أجل معالجة الإدماج الاجتماعي المترابط الذي يؤثر على

خارجية أخرى، بما فيها شركاء العراق الغربيون وجيرانه في العالم العربي. وعلى شركاء العراق توسيع أنواع الدعم التي يقدمونها، والتمييز بينها بشكل أفضل، كي تكون الجهود الحالية فعالة.

التحديات الاجتماعية-الاقتصادية

إن العوائق الاجتماعية-الاقتصادية التي تعترض النمو في العراق كثيرة وتزداد سوءاً منذ مطلع العام ٢٠٢١. كما أن الأنظمة والإجراءات الاستثمارية غير واضحة وفسادة وغير فعالة. ونتيجة لذلك، لا يثق المستثمرون الأجانب كثيراً بالنظام العراقي. ويفتقر المستثمرون إلى الحوافز للاستثمار في تطوير البنية التحتية أو الشركات أو الأسواق الناشئة في العراق. في الواقع، يخسر العراق فرصة حصوله على المال بسبب الإخفاقات الإدارية والحوافز البيروقراطية أمام الاستثمار.

والحال أنه من المرجح أن تبقى أسعار النفط منخفضة نسبياً مقارنة بالافتراضات العراقية المعتمدة للتخطيط للموازنة. وعند ٥٠ دولاراً للبرميل، بالكاد يمكن للحكومة العراقية تغطية الأجر ومعايشات التقاعد، فما بالك تمويل مبادرات اقتصادية جديدة. وما يزيد الأمور سوءاً هو الهدر الكبير في الحكومة الذي يُعزى عمومًا إلى الفساد وعدم الكفاءة.

تجدر الملاحظة أن إعانات النفط تستنزف فعالية الحكومة وقدرتها على التكيف. وحاليًا، تدعم الحكومة النفط عند سبعمئة برميل في اليوم للاستخدام الداخلي، مما يكلفها حوالي ٧,٥ مليارات دولار سنويًا. وتمثل عدم قدرة العراق على تحصيل فواتير الكهرباء خسارة أخرى بقيمة ١٠ مليارات دولار.

إلى ذلك، إن الأساتذة موزعون بشكل غير متساو في الجامعات وغالبًا ما يعجزون عن الارتقاء إلى المعايير الأكاديمية التي يمكن أن تعود بالفائدة على طلابهم. في المقابل، لا يجد العراقيون الشباب الذين يتابعون دراستهم الجامعية الكثير من الفرص للعمل بموجب شهاداتهم. فالفرص التي يقدمها القطاع العام لخريجي الجامعات غير مناسبة. يذكر أن ما يقرب من ٧٠٠ ألف شاب يدخلون سوق العمل كل سنة، بمن فيهم ١٨٠ ألف طالب جامعة، في حين أن معدل البطالة يناهز ٣٦ في المائة بحسب التقديرات.

وسوف تستمر معدلات البطالة والبطالة المقنعة المرتفعة في غياب أي تشريع حكومي ومساعد أخرى لبناء قطاع خاص. وحاليًا، يوظف القطاع العام نحو ٤,٥ مليون شخص، باستثناء أولئك الذين توظفهم حكومة إقليم كردستان. ومع أخذ البيانات من حكومة الإقليم في الحسبان، يناهز عدد الأشخاص الذين توظفهم الحكومة ٧,٥ مليون شخص، وهذا أمر غير مستدام إلى نحو كبير. فحتى بالنسبة للموظفين الحكوميين، يمكن أن يتفاوت تسديد الأجور. وفي بعض الحالات، ولا سيما في الخدمات الأمنية، يدفع المسؤولون أحياناً الأجور من جيوبهم الخاصة. ويسفر هذا الوضع عن فراغ يمكن لجماعات أخرى، بما فيها تلك التي ترعاها جهات فاعلة خارجية، استغلاله.

وتشرح هذه الظروف، إلى حد كبير، سبب رفض العراقيين دفع الضرائب أو فواتير الكهرباء أو غيرها من الرسوم التي قد تساعد

المشردين داخليًا والعودة أو إعادة إعمار المدن.

كما يعاني العراق من مشكلة الزيادة الناشئة في عدد الشباب: فنحو ٦٠ في المائة من الشعب العراقي هو ما دون سن ٢٥ عامًا. والعديد من هؤلاء الشباب العراقيين عاطلون عن العمل أو على الأقل غير منخرطين في سوق العمل بشكل كافٍ، ما يعني أنهم في أغلب الأحيان فقراء ويائسون وممتعضون. كما أن العديد منهم يجدون أنفسهم تحت تأثير صدمة الحرب شبه الدائمة. فقد ساهمت سنوات من النزاع في تقليص الفرص التعليمية إلى حدٍ كبير، مما جعل العديد من العراقيين غير قادرين على إيجاد عمل حتى في المهن الحرفية بسبب الافتقار إلى المهارات. فعدد العراقيين المؤهلين غير كافٍ على الأرجح من أجل تولي الوظائف الفنية، في حال ازدياد الطلب عليها.

التحديات الأمنية

في حين أحرزت قوات الأمن العراقية تقدمًا كبيرًا في وجه داعش، تواصل هذه الجماعة الإرهابية عملياتها وتزعزع الاستقرار في أجزاء في البلاد. كما تساهم الميليشيات المسلحة المدعومة من إيران في الوضع الأمني غير المستقر، من خلال المشاركة في أنشطة جرمية، وتستهدف الجنود الأمريكيين المتخذين من القواعد العراقية مقرًا لهم. وتمارس بعض هذه الجماعات عمليات السلب والابتزاز، وتهاجم على نحو متكرر الأشخاص والمجمعات الذين تشعر أنهم يعارضونها. ولغاية الآن، لم تكن خطوات الحكومة العراقية والمساعدة العسكرية الخارجية مناسبة لتبديد هذه المخاوف بالكامل.

وكان التدخل الإيراني والتحرّب في العراق، يرافقه قدرات تواصل سيئة من جهة الولايات المتحدة وشركائها، قد ساهمت جميعها في تشويش وضع قوات التحالف الدولي. يُذكر أن النقاش بشأن وضع هذه القوات ميسّر إلى حدٍ كبير، مما يحول دون نقاش عام منفتح وصادق وشفاف بشأن دور الدعم الأمني الدولي. فمن جهة، تشير السرديات الموالية لهذه القوات إلى أن مهمتها الوحيدة تتمثل بدعم القوات العراقية في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية. أما السرديات المناهضة لهذه القوات، فلا تثق بأن مهمة قوات التحالف الدولي محدودة، وبالتالي تطالب بانسحابها

الكامل. ويثير انسحاب كامل القلق من أن يؤدي إلى مدّ داعش بالكثير من الجرأة وكذلك إلى توسّع العمليات الإيرانية وعمليات الميليشيات المدعومة من إيران الموجهة ضد المعارضين المتصورين في العراق. ويحيد هذا النقاش غير الواضح والمسيب التركيز عن تحسين قدرات قوات الأمن.

وكانت هذه البيئة قد جعلت من مناقشة الخطوات الضرورية لتحسين قدرات قوات الأمن العراقية سياسية أكثر منها عملية. فوجود قوات الأمن الأجنبية القائم منذ فترة طويلة لم يكن مبررًا بما يكفي أمام البرلمان العراقي، ما يجعل مسألة المساعدة العسكرية استفزازية أكثر مما يجب أن تكون.

ويخلق تلاقي المصالح بين القادة العسكريين الفاسدين والسياسيين عوائق إضافية أمام إدخال أي تحسينات. وتشمل هذه العوائق وجود عدة سلاسل قيادة، وأدوار ومسؤوليات غير واضحة، وغياب التعاون بين الخدمات الأمنية، وجماعات تندرج اسميًا ضمن المؤسسة الأمنية ولكنها لا تآتمر لرئيس الوزراء. ونتيجة لذلك، لا يمكن التسرع بإصلاح قطاع الأمن أو أن تقوده أطراف خارجية إذ من شأن ذلك أن يسفر عن ردود فعل ساخطة. لذا، لا بدّ من أن يكون التغيير تدريجيًا وواقعيًا.

بعض التقدم وبصيص أمل

أمام كل هذه التحديات، تمكّن القادة العراقيون من إحراز بعض التقدم. فقد أخرجت قوات الأمن العراقية تنظيم داعش من الأراضي التي استحوذ عليها في ٢٠١٤. وكان اقتصاد العراق يتحسن، ولو بوتيرة متواضعة وهشة، قبيل انخفاض أسعار النفط الكبير وسط جائحة كوفيد-١٩. بدورها، تحسّنت علاقات العراق مع الدول المجاورة، بما فيها السعودية والكويت، بشكل ملحوظ. وعلى الرغم من نسبة المشاركة المتدنية والمخالفات المبلغ عنها، شهدت الانتخابات العراقية عام ٢٠١٨ على تسخير بعض الأحزاب السياسية قدراتها ورغباتها من أجل تخطي الطائفية الإثنية. في الواقع، يبدو المجتمع العراقي ككل وكأنه يتوجه نحو مزاج قومي يقلل من شأن الهوية الطائفية-الإثنية ويشدّد على المواطنة المتساوية.

خارطة طريق للاستقرار والازدهار في العراق

حد

التحسينات السياسية

الخبراء في مجموعات العمل الأمنية والاجتماعية- الاقتصادية والسياسية في الحوار عددًا من التدابير التي يمكن اتخاذها من أجل تحفيز التغيير الإيجابي.

الاستفادة من اللجنة الرئاسية. يمكن أن تكون اللجنة الرئاسية مصدرًا مهمًا لتسهيل تلك الصفقة الكبرى إذ يمكنها الخروج بأفكار وخيارات لإطلاق حوار وطني، وهو شرط أساسي لأي إصلاح دستوري ذي مغزى. ولا بدّ من أن يحصل هذا الحوار عند عدة مستويات. ويجب أن تقدم اللجنة خيارات إلى البرلمان وأن تُشرك منظمات المجتمع المدني والمجموعات المهنية وأن تشمل ممثلين عن حكومات المحافظات.

إشراك الشباب. يجب أن يضطلع الشباب العراقي بدور بارز في تحقيق الصفقة الكبرى. فقد مضى عام على ثورة الشباب ولم يتغير الكثير من حيث مشاركة الشباب العراقي في الاقتصاد والسياسة. وبغية إشراك الشباب، يجب أولاً إعادة هيكلة النظام السياسي. ويمكن التوصية بمسار محدد يسهّل إدخال الشباب إلى السياسة، ولكن لا يمكن دفعهم نحو النظام الحالي من دون عرقلة وخيبة أمل.

التوازن بين السلطات. على القادة العراقيين إعادة التحقق من توازن السلطات بين الحكومة المركزية وحكومات المحافظات. فثمة اختلاف كبير حول أين يكمن التوازن وأين يجب أن يكون. تجدر الملاحظة أن البعض يفضل لامركزية أكبر. ومن هذا المنطلق، يمكن أن يكون إقرار الإصلاحات المحلية أكثر فعالية وكفاءة من تلك على المستوى الوطني. غير أن حكومات المحافظات والحكومات المحلية عرضة لعدم الكفاءة والفساد بقدر الحكومة الاتحادية نفسه. فوسائل محاسبة حكومات المحافظات محدودة بقدر محدودية تلك المتاحة لمساءلة الحكومة المركزية. فيجب أن يجري الإصلاح على هذين المستويين بالتوازي. ولا بدّ من تكون الأولوية للإصلاح على أي مبادرات لتعزيز لامركزية أو مركزية الحكومة العراقية. كما شعر العديد من المشاركين أن الأمن شرط أساسي لأي عملية لامركزية أو إعادة توازن ناجحة.

الحدّ من الحرمان من الحقوق. غيّرت احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ طبيعة السياسة العراقية. فقد شوّعت النظام القديم للسياسة الطائفية واستبدلته إلى حد كبير بخطاب قومي عراقي. وللمرة الأولى منذ ٢٠٠٣، تحوّل التركيز من خطاب طائفي-إثني إلى نقاش جدي بشأن الوحدة الوطنية والسلام المجتمعي. وينتشر مفهوم السلام المجتمعي في الأراضي التي تُمّت استعادتها من داعش وهو يسهّل إصلاح النسيج الاجتماعي الممزق في المجتمعات المحلية. وعليه، لا يجب أن تنظر الحكومة إلى الاحتجاجات على أنها تهديد، بل عليها الاستفادة منها من أجل تعزيز التركيز على الوحدة الوطنية وبناء القومية

انتخابات ناجحة. لربما تُعتبر الانتخابات الناجحة والسلمية من التدابير الأهم القصيرة الأمد المرتبطة بتعافي العراق. وكما أوضحت الاحتجاجات، إن العراقيين مستعدون للتغيير. وسوف تُظهر لهم نتائج الانتخابات ما إذا كان لديهم القوة لتحقيق هذا التغيير. غير أن الانتخابات لن تكون فعالة من دون قانون انتخابي عادل من شأنه أن يضع اللمس النهائية لهيكلية اللجنة العليا للانتخابات واكتمال نصاب المحكمة العليا. وتعتبر هذه التدابير ضرورية من أجل التصديق على نتائج الانتخابات. كما أن الإشراف الدولي أساسي بدوره لإضفاء الشرعية على الانتخابات.

إصلاح الدستور. سيكون حل مشاكل الحوكمة في العراق صعبًا ويعتمد إلى حد كبير على تحسينات اقتصادية وأمنية متزامنة. ويُعتبر الإصلاح السياسي - وبشكل خاص إصلاح الدستور - ضروريًا لتسهيل إحراز تقدّم في القطاعات الأخرى. غير أن الإصلاح لن يجدي نفعًا من دون ممارسة ضغوط دولية موحدة وضغوط من القادة العراقيين الذين يميلون إلى تطبيق الإصلاح وسط غرق البلاد أكثر فأكثر في الأزمة. ويبدو أنها لحظة يجب الاستفادة منها في العراق.

الدعم الدولي لصفقة كبيرة. لكن وحتى في ظل الضغوط التي مارستها الاحتجاجات، لا يمكن للأطراف السياسية وحدها إنجاز هذا الإصلاح. بدلا من ذلك، يحتاج العراق إلى صفقة كبرى بين مختلف أصحاب المصلحة لديه. ومن شأن هذه الصفقة الكبرى أن تتمحور حول إصلاح الدستور وإنشاء نظام مساءلة أكثر فعالية، وفصل للسلطات وتوزيع للموارد. كما يجب أن تضع إجراءات ترمي إلى تبديد عوائق كبيرة تعترض التعافي، بما في ذلك العديد من المخاوف المذكورة في هذا التقرير. غير أن التوصل إلى صفقة مماثلة لن يكون ممكناً من دون قيام المجتمع الدولي بتحرك إيجابي. وهذا يعني أنه على المجتمع الدولي إشراك الطبقة السياسية والشعب العراقي بشكل مباشر وليس فقط رئيس الوزراء. والحاجة ملحة إلى أن يبعث المجتمع الدولي برسالة إيجابية بشأن انتخابات آمنة وعادلة وإصلاح دستوري وتحسينات عامة في الحكم.

لكي تشمل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل الحُصّ على الإصلاحات من دون زعزعة الاستقرار في البلاد بشكل أكبر. ويجب أن يُخصّص جزء من هذه الضغوط لتوجيه الإرادة السياسية في البرلمان نحو تسهيل هذه الإصلاحات.

● **الترويج للمسائل المتعلقة بالشباب.** على الحكومة العراقية، بدعم من الشركاء الدوليين، إيجاد وسائل للترويج للمسائل المتعلقة بالشباب، وبخاصة خلال الدورة الانتخابية. فمجرد إشراك العراقيين الشباب في المؤسسات السياسية من خلال التعيينات لن يكون مناسباً من دون نوعاً من إعادة تنظيم النظام السياسي. وستعين على النخب والأحزاب في السلطة الموافقة على خطوات محددة من أجل تحسين التعليم ومعالجة البطالة وتبديد بشكل رسمي وعملي مصادر قلق أخرى تقصّ مضجع الشباب في العراق.

● **تعزيز دور الشباب في الانتخابات.** إنشاء أو توسيع اللجنة الانتخابية الحالية كي تشمل أصواتاً شابة، أو في الأقل ضمان مصالح الشباب، مستقلة عن الأحزاب السياسية المهيمنة. ناهيك عن تدريب الشباب على إدارة الانتخابات من أجل تشجيع المشاركة السياسية الشابة وكذلك استمرار الخبرة.

● **السعي إلى التوازن المدروس بين السلطة المركزية وسلطة المحافظات.** يتعين على الحكومة العراقية المركزية وحكومات المحافظات إيجاد التوازن المناسب للصلاحيات، ولا سيما في ما يتعلق بإعداد الموازنة وتوفير الخدمات العامة. فمهما كان عليه الدعم أو الموارد أو الصلاحيات الإضافية، يجب أن تشمل تدابير للحدّ أو التخفيف من أي ممارسات فاسدة أو غير فعالة، إضافة إلى إنشاء نظام مساءلة يمكن في إطاره لكل من الحكومات المحلية والوطنية توفير فصل السلطات بينها.

● **الحدّ من الحرمان من الحقوق.** تقترح الشروط المذكورة أعلاه ثلاثة تدابير يتعين على العراق وشركائه اتخاذها من أجل الحدّ من الحرمان من الحقوق القائم على الطائفية-الإثنية والجغرافياً وكذلك مساعدة كافة العراقيين على الاستفادة من حكومتهم. أولاً، يجب أن ينظر شركاء العراق في دعم برامج ورسائل ترمي إلى مواصلة بناء الهوية الوطنية العراقية. وبذلك، يجب أن تدرك هذه البرامج مدى تعقيد الانقسامات الطائفية-الإثنية على المستويين الوطني والمحلي، وبخاصة في مناطق تمّ تحريرها مؤخراً من قبضة داعش. ثانيًا، على شركاء العراق الأوروبيين بناء الروابط ضمن المجتمعات المحطمة، وعلى وجه التحديد الأكراد والسنة، لإيجاد سبل من أجل إعادة تشكيل وحدة عملية في كنف حكومة العراق. كما على الولايات المتحدة اغتنام الفرص لتعزيز هذه الوحدة الداخلية. غير أنه نظرًا إلى تأثيرها الذي يسبب الانقسامات في بعض الأحيان، على الولايات المتحدة التدخل بحذر. أخيرًا، وبسبب التعقيد المتنامي المترافق مع بناء الوحدة الوطنية، يجب أن ينظر حوار برلين في وضع برنامج منفصل يركز على سبل لبناء هذا النوع من الوحدة الضرورية للتطوير السياسي وبالتالي التنمية الاقتصادية ولوضع أمني أكثر استقرارًا.

العراقية وتقليص تصورات الحرمان من الحقوق ضمن كل من جماعات الأقلية وجماعات الأغلبية الممثلة بشكل غير نافع.

● **الشركاء الدوليون.** في حين لدى الجهات الفاعلة الخارجية سجل متباين في ما يتعلق بدعم التعافي في العراق، من المهم إيجاد دور بناء لكافة شركاء العراق الدوليين. فثمة رغبة كبيرة في أوروبا من أجل تقديم خبرتها وتجربتها في مجال الحوكمة والتطور الدستوري. ولا بدّ من الاستفادة من هذه الرغبة المتزايدة من خلال وضع برامج وموارد جديدة لمعالجة مختلف تحديات الحوكمة. ويتعين على شركاء العراق في الغرب إفساح المجال أمام المساعدة غير الغربية.

● **الاستفادة من دور الصين في العراق.** ستكون الصين في وضع يخولها فرض مشاريعها وعملياتها الخاصة التي من شأنها عزل العراق أكثر فأكثر عن الغرب وتعزيز التوجهات الاستبدادية في السياسة العراقية. وفي حين لا ترى المجموعة سبباً لردع الاستثمارات الصينية، على أوروبا والولايات المتحدة توفير بدائل عن التطور السياسي والتنمية الاقتصادية تندمج بشكل أفضل مع إطار تعاون مناطقي، ما يقلص التعويل على الصين.

تدابير سياسية محددة

● **مراقبة الانتخابات.** بناء على دعوة الحكومة العراقية، على الشركاء الدوليين توفير المراقبة الرسمية للانتخابات طوال العملية الانتخابية. وفي حين أنه لا بدّ من تنفيذ هذه المراقبة بالتعاون مع الحكومة العراقية، يجب أن تكون مستقلة عن الحكومة والأحزاب السياسية. ومن خلال توفير هذه المراقبة، يجب ألا يغيب عن بال الشركاء الدوليين أنه يمكنها أن تسهل بقاء الوضع الراهن من خلال إضفاء الشرعية على النظام الحالي، الأمر الذي يعزز الطائفية. ويتعين على الحكومة العراقية ضمان الأمن في الدوائر الانتخابية إذا ما أرادت نجاح عملية المراقبة. فضلاً عن ذلك، يجب أن تحصل هذه المراقبة بطريقة تعزز الأمر الصادر عن آية الله العظمى علي السيستاني في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ والقاضي بأن وجود مجلس نواب جديد يعكس بشكل أفضل رغبة الشعب العراقي هو أمر ضروري للإصلاح.

● **إصلاح الدستور.** رغم أن البرلمان يتمتع بصلاحيات إدخال تعديلات، إلا أن لجنة الرئيس برهم صالح التي تنظر في إصلاح الدستور مفيدة من وجهة نظر استشارية. ويوصي الأفراد المشاركون في الحوار بأن تدعم اللجنة الرئاسية حواراً وطنياً بشأن إصلاح الدستور وتحدد الخيارات التدريجية التي يمكن للبرلمان الموافقة عليها من أجل تسهيل هذا الإصلاح. كذلك، يجب أن يشجع أصحاب المصلحة، ولا سيما في العراق، الضغوط التصاعديّة الآتية من منظمات المجتمع المدني على مستوى الشعب لإشراكه في الإصلاح السياسي. وربما يملك الدبلوماسيون في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والأمريكيون والأوروبيون أفكاراً حول كيفية تشجيع هذه الضغوط بفعالية

استثمارات الشركات الصغيرة. سيكون من الصعب الموازنة بين التدريب والاستثمارات الرأسمالية في غياب خطة استثمارية على مستوى منخفض لبناء شركات صغيرة محلية مملوكة من العراقيين يمكنها أن تدعم بشكل مباشر برنامج البنية التحتية. على سبيل المثال، يمكن لشركات البناء في الدول المجاورة أن تضطلع بقسم كبير من طلبات تقديم العروض. ولا بدّ من سدّ هذه الثغرة من خلال الهبات والقروض سواء من شركة ناشئة أو صندوق استثمار، حيث تُعطى الأولوية إلى الشركات العراقية التي ستدعم مباشرة مبادرات رئيس الوزراء.

تقليص الحواجز أمام الاستثمارات. في الموازنة، يتعين على الخطة أن تخلص إلى حدّ كبير الحواجز التي تعيق الاستثمارات والتطوير في العراق وأن تعزّز في الوقت نفسه المرونة من أجل وضع أجنداث على المستوى المحلي. ونظرًا إلى عدم الفعالية والكفاءة التاريخي على مستوى المحافظات، يمكن تحقيق ذلك بواسطة خطوتين متكاملتين متبادلتين.

تبسيط الإجراءات البيروقراطية. يمكن للحكومة الاتحادية العمل على ترشيد عمليات طلب تقديم العروض والتعاقد الاتحادية. فالحواجز البيروقراطية لم تساهم سوى في تقويض القطاع الخاص العراقي منذ ٢٠٠٣. ويمكن أن تنطلق مثل هذه الخطوة -وهي خطوة تتواءم وربما تكون أساسية في الأصل لإنشاء مجالس مشتريات واستثمار تابعة لرئيس الوزراء -بمراجعة على مستوى رئيس الوزراء لكافة الإجراءات والمتطلبات المرتبطة بقوانين الشركات في العراق. وتكون خلاصتها انخفاصًا ملحوظًا في الحواجز القانونية والتنظيمية التي تعيق الاستثمار. كما اعتبر بعض المشاركين أن تبسيط عملية الحصول على تأشيرة سيكون ضروريًا لتحفيز الاستثمارات الدولية.

تحسين أنظمة المناطق الاقتصادية. يتطلب تحقيق نمو اقتصادي طويل الأمد في العراق إقامة مناطق اقتصادية. فالعديد من الدول في آسيا استخدمت المناطق الاقتصادية من أجل تقليص الرقابة المركزية المشددة بفعالية وسلامة وإفساح المجال أمام رؤوس الأموال الخاصة والاستثمارات الأجنبية. ويستلزم بناء مناطق اقتصادية قوية في العراق تعديل الأطر التنظيمية وتوفير حوافز ضريبية وإعفاءات ضريبية. ومن شأن برنامج منطقة اقتصادية ناجح أن يوفر محفزات كبيرة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال الخاصة.

توسيع المناطق الاقتصادية. يتعين على الحكومة الاتحادية إنشاء مناطق اقتصادية إضافية شبه مستقلة في مناطق ذات أولوية من أجل تطوير البنية التحتية في إطار خطة رئيس الوزراء. ويمكن أن يكون ذلك عبر جهود تدريجية وتصاعديّة مع مواقع اختبارية في مناطق رئيسية على غرار الموصل والرمادي وذي قار وبغداد. وتكون مجالس المناطق الاقتصادية مستقلة عن حكومات المحافظات وخاضعة لإشراف مجلس اتحادي. وتتمتع بصلاحيّة تسريع التجارة والاستثمار والتطوير ضمن مناطقها.

● **الدعم غير العسكري.** على الولايات المتحدة زيادة الدعم وبالتالي الرؤية للمشاريع وعمليات التطوير غير العسكرية.

● **نماذج التطوير الإيجابية.** على المجتمع الدولي توفير نموذج إيجابي للتطوير يتماشى والثقافة العراقية وكذلك الظروف السياسية والاجتماعية في العراق، إضافة إلى إطار تعاون مناطقي. ومن خلال قيامه بذلك، يجب أن يتجنب النماذج الغربية أو الصينية الحصرية التي إما قد تكون بعيدة المنال أو تستدل الفعالية والكفاءة بالإصلاح السياسي. كما يتعين إشراك مجموعة الجهات الفاعلة السياسية في مسعى شامل لتعزيز دعم نموذج التطوير هذا. والأهم، لا بدّ من تجنب النماذج التي تضع العراق وسط منافسة القوى العالمية على نظام دولي قائم على القواعد.

التحسينات الاجتماعية-الاقتصادية

التركيز على الورقة البيضاء. ثمة تلاق عام من التحديات والمصالح والإمكانيات للمساعدة المالية والاقتصادية على المستوى الوزاري، حيث الحاجة إليها قد تكون الأكبر. وتعتبر الورقة البيضاء لعام ٢٠٢٠ حول الإصلاح الاقتصادي نقطة محورية ممتازة لمجموعة مترابطة من الإصلاحات والاستثمارات التي من شأنها مساعدة العراق على معالجة التحديات الاجتماعية-الاقتصادية المتنوعة والمعقدة التي يواجهها. وستحتاج الحكومة العراقية إلى مساعدة كبيرة في ترجمة الورقة البيضاء إلى أجندة قابلة للتطبيق وإلى دعم في اجتذاب مساعدة دولية من أجل تحقيق بنود هذه الأجندة.

الاستثمارات المتكاملة. يحتاج العراق إلى تطبيق برنامج إصلاح اجتماعي-اقتصادي شامل يرمي إلى: تحسين تدريب الشباب وخفض معدل البطالة في أوساطهم بشكل ملحوظ؛ والتحفيز الفوري وطويل الأمد للاستثمارات الدولية والعراقية؛ وتطوير البنية التحتية وإعادة الإعمار. ويمكن لمقاربة مدروسة تحقيق هذه الأهداف الثلاثة دفعة واحدة. وإذا ما تمكن رئيس الوزراء من وضع خطة تحظى بثقة دولية كافية وبدعم كافٍ من الدوائر الانتخابية العراقية، يمكنه الحصول على مزيج من الاستثمارات من القطاعين العام والخاص من أجل إنشاء شركة ناشئة/صندوق استثمار. في الوقت نفسه، يمكنه تحويل رأس المال المتبقي في العراق نحو خطة مركزة لتطوير البنية التحتية.

تدريب الشباب والبنية التحتية. يمكن ربط تدريب الشباب مباشرة بالمهارات الضرورية من أجل تنفيذ خطة البنية التحتية التي وضعها رئيس الوزراء. على سبيل المثال، إن كانت الخطة تدعو إلى بناء آلاف المنازل السكنية الجديدة، يمكن وضع برامج مهنية لإشراك العراقيين الشباب وتدريبهم على المهارات الضرورية لبناء المساكن. وعلى المدى القريب، من المهم إشراك هؤلاء الشباب العاطلين عن العمل وغير الراضين عن الحكومة، بشكل إيجابي.

هذه التدابير المتشددة اتفاقاً مع إقليم كردستان بشأن المناطق ونقاط الدخول.

● **إصلاح قوانين الاستثمار والقطاع المالي.** تحسين وتبسيط قوانين وإجراءات الاستثمار العراقية لتعزيز إصلاح الاستثمارات والقطاع المالي. وبالتزامن مع هذه الخطوة، معالجة مشكلة بطالة الشباب من خلال تحسين الفرص التعليمية المرتبطة بالمهارات المهنية، كي يتمكن الشباب العراقيون من الاستفادة من الوظائف التي توفرها هذه الاستثمارات. وعلى حكومة العراق التواصل مع المؤسسات المالية الدولية لدعم مساعيها. وحتى في ظل غياب أي توقعات منطقية حيال منح هذه المؤسسات تمويلًا إضافيًا على المدى القريب، إلا أن دعمها السياسي المستمر لإصلاح القطاع التنظيمي والمالي سيكون مفيدًا.

● **إعادة الإعمار وعودة المهجرين داخليًا واللاجئين.** سواء اختارت الحكومة جعل جهودها للعودة إلى ما يشبه الحالة الطبيعية التي كانت سائدة ما قبل داعش مركزية أو لا مركزية، ثمة العديد من الفرص للجمع بين إعادة الإعمار وإعادة الأشخاص المهجرين إلى منازلهم. فإن تمكنت الحكومة بنجاح من إشراك الشباب غير المنخرطين بشكل كافٍ في قطاع البناء، وتحسين الاستثمارات الخاصة في مشاريع التطوير الحضرية، والحصول على دعم دولي لإعادة الإعمار، ستمتكن حينها من توفير منازل آمنة ومناسبة لملايين العراقيين الذين نزحوا وتشردوا بسبب الحرب على داعش. ويتوقف نجاح عملية إعادة المواطنين إلى منازلهم إلى حد كبير على النجاح في تنشيط قطاع البناء من خلال خفض الحواجز أمام الاستثمارات وإشراك الشباب.

التحسينات الأمنية

يُعتبر إصلاح قطاع الأمن مشكلة سياسية وليست أمنية. فهو يتطلب مقاربة مرنة وتحسينات على صعيد الاستقرار السياسي. وبغية توفير ظروف سياسية إيجابية، على العراق تقوية أنسجة الترابط بين كافة الجهات الفاعلة الحكومية المهتمة بإصلاح قطاع الأمن. ولا بد من أن يتمثل ذلك بسياسة شاملة تسعى إلى إعادة الجهات الهامشية إلى الوسط. وكي تنجح عملية إصلاح قطاع الأمن، يتعين على رئيس الوزراء بناء شبكة دعم في أوساط القطاع الأمني والمؤسسة السياسية ستتيح له الانخراط في العملية والتصدي للجماعات المارقة بطريقة استراتيجية. وعلى الشركاء الدوليين المساهمة في عزل التأثير الدولي على هذه العملية وإبطاله.

الهوية الوطنية والخدمة الوطنية. يمكن لإصلاح الأجهزة الأمنية دعم العملية السياسية. وفي حين انضم العديد من العراقيين إلى الأجهزة الأمنية بسبب التهديد الذي طرحه هجوم داعش، ما من حس كافٍ بالهوية الوطنية لتوحيد البلاد. في الواقع، يستخدم الكثير من العناصر في الخدمة الأجهزة الأمنية كوسيلة لخدمة

وتسهل هذه المناطق على السواء خطة رئيس الوزراء وتؤدي إلى نمو اقتصادي طويل الأمد. وفي حال نجاحها، يمكن توسيعها لتطال مختلف أنحاء العراق، وعلى المدى الطويل جدًا، دمجها في ما قد يصبح يومًا ما بيروقراطيات فاعلة في المحافظات¹.

إصلاح المؤسسات المصرفية. سيتعين على العراق توسيع أعماله مع الجهات التنظيمية والخبراء الدوليين لضمان الشفافية خلال إجراء عمليات التدقيق للمساهمة في القضاء على الفساد. وسيتيح تجديد التركيز على الشفافية للمصارف تمويل أعمال البناء بفعالية أكبر وتمكين الشركات الناشئة. ومن شأن إتاحة التمويل المصرفي لرواد الأعمال الشباب في العراق أن يبعث برسالة مهمة من الأمل ويوفر رأس المال للمشاريع الصغيرة بغية إنعاش الاقتصاد.

تنوع مصادر الإيرادات. في حين تعتبر ضريبة الدخل أساسية لتحقيق انتعاش مستدام، من غير الواضح ما إذا كان بالإمكان فرض هذه الضريبة حاليًا. فهذه الخطوة ستكون صعبة بشكل خاص نظرًا إلى نسبة الموظفين الحكوميين المرتفعة وعدم احتفاظ الحكومة بسجلات رواتب موظفيها. كما لا يمكن التعويل على الإيرادات النفطية، وهي من دون شك غير كافية لدعم الحكومة والاقتصاد العراقي. لذا، على الحكومة العراقية تنوع مصادر إيراداتها.

تدابير اجتماعية-اقتصادية محددة

● **مجالس التخطيط والشراء وإعادة الإعمار المركزية.** دعم

خطة رئيس الوزراء لإنشاء مجالس تخطيط وشراء وإعادة إعمار مركزية. وفي حال حققت نجاحًا، يمكن لهذه المجالس الحد من الفساد وعدم الكفاءة، والمساعدة أيضًا على بناء الثقة بالحكومة. كما بإمكانها المساهمة في التخفيف من أزمة الموازنة العراقية. ويجب أن تمنح هذه المجالس الأولوية للشفافية، وتطور برامج تدقيق للوكالات الحكومية العراقية. كما عليها منح الأولوية لإصلاح نظام توزيع المواد الغذائية، على أن تليه مباشرة برامج التعريفات والنفط والكهرباء، بما أن البرامج الحالية غير مناسبة.

● **المناطق الاقتصادية.** إقامة مناطق اقتصادية في مختلف أرجاء

العراق، ربما 4 إلى 5 مناطق في المرحلة الأولى، للمساعدة على بناء القدرات والأعمال على مستوى المحافظات. وستكون المناطق المثالية في البصرة وكردستان، إلى جانب الحدود العراقية-الأردنية، وفي المناطق مباشرة جنوب بغداد. وقد تساعد المناطق الاقتصادية الجديدة على تسريع وتيرة النشاط الاقتصادي وتحسين اقتصاد العراق ككل، حتى لو تقدمت الإصلاحات على المستوى الوطني بوتيرة أبطأ.

● **التشدد في تحصيل الرسوم الجمركية.** على حكومة العراق

التشدد في تحصيل الرسوم الجمركية، حيث تشير التقديرات إلى خسارة بين 8 و 12 مليار دولار منها سنويًا. وسيطلب فرض

¹ يحرز العراق تقدمًا على صعيد عدة توصيات مقدمة هنا بشأن الإصلاح الاقتصادي. ومن المتوقع أن يمر البرلمان قانون مجلس التخطيط هذا العام. وكانت تمت الموافقة أساسًا على إقامة منطقة اقتصادية واحدة جنوب شرق بغداد. وستواصل أسعار النفط المنخفضة الحد من قدرة العراق على تحسين الاقتصاد، ما يسلط الضوء على أهمية تنوع الاقتصاد. وعلى المدى الطويل، تحتاج البلاد إلى الانتقال إلى نظام يعزز فيه تمويل القطاع الخاص واستثماراته النمو الاقتصادي.



أفراد من قوات الأمن العراقية منتشرون في سنجار، العراق، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. المصدر: رويترز/خالد المسيلي.

توطين القوة. لحظ العديد من المشاركين أنه على الحكومة العراقية الاستفادة من حس الارتباط الوطني الذي أنشأته قوات الحشد الشعبي. ويمكن للعراق أيضًا خلق حس من الوحدة الوطنية من خلال ضمان انتشار قوات الأمن العراقية في كافة أنحاء البلاد، كي يجري نشر الجنود من محافظة ما إلى محافظات أخرى. والجدير بالذكر هنا هو أنه قبل عام ٢٠١٤، تم تشكيل وحدات قوات أمن عراقية من عناصر من خارج المنطقة التي انتشروا فيها، ما أوجد حسًا من الغربة بين السكان وهذه القوات، وتسبب جزئيًا بهزيمة قوات الأمن العراقية السريعة أمام داعش. ويمكن الحد من هذه الديناميكية من خلال تحسين التصور السائد حيال قوات الأمن العراقية في أوساط الشعب عبر الانخراط في أنشطة لحماية الشعب وضمان أمنه.

تجريد الميليشيات والقوات الأمنية غير الحكومية من سلاحها وإعادة دمجها. على الحكومة، باعتبارها رمزًا للسيادة الوطنية، التعاون مع مجموعات أمنية غير رسمية، بشكل خاص وتصادفي، لكسب الثقة وتحفيز التعاون في نهاية المطاف، بدلا من جعله إكراهيًا. وسيكون الهدف من هذا الإشراف الحد من أثر الحوارات الموازية أو البديلة التي قد تجريها هذه المجموعات

منظمات ومآرب أخرى، وتم تجنيد عدد قليل فقط من الأفراد لقضية وطنية. ويُعتبر تحويل ثقافة الأمن-الخدمة العراقية إلى ثقافة تخدم الشعب بكامله شرطًا أساسيًا لتحسين عدد المجندين ونوعيتهم. وهو شرط أساسي أيضًا لتأسيس جيش محترف قادر على حماية العراق بكامله، وليس جزءًا واحدًا منه فحسب. ومع الانتصار على داعش، أصبح أمام الجيش لحظة يمكنه الاستفادة منها لتعزيز تصور مماثل.

مواهمة الأدوار. يُعتبر دعم قوات الأمن العراقية من أجل تحسين الدمج الاجتماعي مفهومًا جيدًا، لكن ترجمته إلى سياسة ستكون صعبة. وعليه، فقد حسّن الجيش العراقي صورته بفضل الدور الذي لعبه في تحرير الأراضي العراقية من قبضة داعش. وقد عكست قوات أخرى - أبرزها جهاز مكافحة الإرهاب - صورة الوحدة الوطنية. ويمكن للحكومة العراقية البناء على مسائل الوحدة الوطنية لتحسين التأييد الشعبي للأجهزة المسلحة ولتعزيز المهنية ضمن الأجهزة بحد ذاتها. ويتمثل جزء من تحسين صورة قوات الأمن العراقية بتغيير الأدوار المتصورة التي تلعبها قوات الحشد الشعبي، والبيشمركة، والقوات القبلية من حماة للنخبة السياسية العراقية إلى حماة الشعب العراقي.

تدابير أمنية محددة

مع كيانات داخلية وخارجية. وخلال إجراء هذا الإشراف، سيكون من المهم معالجة شكاوى هذه المجموعات، لتشجيعها على قطع علاقاتها بالكيانات التي تعمل ضد تعافي العراق.

إصلاح القيادة. يرتبط إصلاح القيادة بشكل وثيق بالثقافة العسكرية. وللترويج لثقافة إيجابية، ستستفيد الأجهزة الأمنية العراقية من تنظيم حملات إعلامية حول بعض الشخصيات تجسد بعض القيم أو تظهر بدلاً من ذلك بشكل إيجابي خبيراً أمنياً عراقياً. وهذا قد حصل أساساً إلى حد ما. فقد تمّ تنظيم حملة ترويجية للفريق الركن عبد الوهاب الساعدي الذي أصبح رئيساً لجهاز مكافحة الإرهاب بناءً على مهنيته ودوره الكبير في الحرب ضد داعش. ويمكن للحملات التي تركز على بعض الشخصيات والقيم أن تحدد الإيقاع السائد في المؤسسة الأمنية بكاملها. ويجب أن تمتد هذه الحملات لتشمل القوات الأمنية التي تنعكس أفعالها عليها بصورة جيدة، على غرار تلك التي حمت المتظاهرين خلال الاحتجاجات، بغية تعزيز ثقافة إنفاذ القانون التي يريد العراقيون خلقها.

الشفافية حيال وجود التحالف. يجب أن يكون التحالف الدولي أكثر شفافية حيال أنشطته. فالضبابية المحيطة بهذه الأنشطة تعزز نظريات المؤامرة. ومن شأن إضفاء طابع رسمي لبعض الشيء على وجود التحالف أن يساعد القادة العراقيين على إقناع الشعب بالحضور الأجنبي. ويجدر بالقوات الغربية اعتماد لغة أكثر شفافية بعد الأخطاء التي ترتكبها. فعلى حلف الناتو انتهاز موقف أوضح عندما تنفذ تركيا عمليات عسكرية داخل العراق من دون إذن من الحكومة العراقية.

إرساء توازن على صعيد تعاون القوات الأجنبية-الشركاء. لا يجدر بالشركاء الأجانب تصنيف بعض الجهات الفاعلة الأمنية على أنها جيدة أو سيئة أو وكيلة. فعلى كافة الجهات الفاعلة تجنب التحدث عن تأسيس قوى موازنة مضادة لبعض الأجهزة الأمنية من خلال تقوية أخرى. فهذه الخطوة تسييس النقاش وتزيد مقاومة تدابير إصلاح قطاع الأمن المفيدة. وبدلاً من ذلك، على صناع السياسة التركيز على كيفية عودة إصلاح قطاع الأمن بالفائدة على الأجهزة الأمنية والتنسيق بينها. ويجدر بالمجتمع الدولي إيلاء أهمية لتأثير جهود المساعدة التي يبذلها لجهة انعدام المساواة بين مختلف الأجهزة العراقية وآثارها التي تضرب بالاحتراف عرض الحائط. على سبيل المثال، وخلال المعركة ضد داعش، قدّمت العديد من الدول الأوروبية المساعدة إلى قوات البشمركة التي لم تكن مندمجة في قوات الأمن العراقية. وتمثل الأثر المترتب عن ذلك بشردمة الرد العسكري العراقي.

إعادة رسم صورة حلف الناتو في العراق. على حلف الناتو الاستثمار في بناء صورة في العراق تُظهر أنه معني باستقرار البلاد وليس منخرطاً في المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران.

● إصلاح قطاع الأمن. يجب أن يركز على إيجاد أدوار محددة لكل جهة فاعلة ووضع طرق فعالة لتنسيق العمليات والأنشطة في ما بينها. ويمكن للمجتمع الدولي المساعدة من خلال دعم مساعي رئيس الوزراء لبناء الدعم بين قطاع الأمن والأحزاب السياسية وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية - وكذلك استثناء الجهات الفاعلة الخارجية التي تتدخل في عملية إصلاح قطاع الأمن. ويشمل ذلك وضع مجموعة من المبادئ تلتزم بها الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية؛ وتحديد ومعالجة الروابط العابرة للحدود للكيانات الأساسية في العراق؛ ووضع إطار عمل مبدئي لأنشطة قطاع الأمن؛ وتحديد الخطوط الحمراء للحوار.

● إشراك الميليشيات وغيرها من الجماعات الإقليمية المسلحة. في حين أنه من المنطقي أن تولي الحكومة العراقية الأولوية لإشراك الميليشيات وغيرها من الجماعات الإقليمية، سيبقى من الضروري إعداد صفقة مع المرتدين. على سبيل المثال، سيكون من المهم إدراك أن إيران قد ترغب في المشاركة في حوار على المستوى السياسي بشأن المصالح في المنطقة، واستخدام في الوقت نفسه الأذرع السرية لجهازها العسكري والأمني من أجل تقويض قدرة العراق. وعليه، يجب أن يستعد كافة أصحاب المصلحة لمواجهة كل الجماعات التي ترغب إيران في تمكينها من أجل تقويض أي حوار وطني لا توافق عليه طهران.

● التجنيد والإدماج الاجتماعي. تغيير الطريقة التي تقوم فيها الأجهزة الأمنية بالتجنيد. تجريد بعض الوكالات من امتياز التجنيد وإضفاء الطابع المهني على التجنيد ضمن البيروقراطية العراقية. ويتمثل الهدف النهائي المرجو في أن تعكس قوات الأمن المجتمع ككل. البناء على النجاح الذي حققته قوات الحشد الشعبي في خلق حس من الانتماء الوطني، وبذل جهود مماثلة مع أجهزة أخرى. وكذلك، النظر في مداورة القوات في أرجاء البلاد، بدلاً من التعويل على الوحدات المنشأة والمدرّبة محلياً.

● تحديث قانون الخدمة العسكرية والتقاعد. لا بدّ من وضع اللامسات النهائية على قانون الخدمة العسكرية والتقاعد الذي يعود إلى العام ٢٠٠٨. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يحدد متطلبات الترقيات والمناصب التي تضمن تولي الأشخاص المؤهلين للمناصب القيادية. يمكن إعادة العمل على تنظيم توزيع الرتب بطريقة إيجابية من شأنها وضع معايير واضحة تتعلق بفترة الخدمة والخبرة وغيرها من المؤهلات إضافة إلى الراتب المخصص لكل رتبة ومنصب. ويجب أن ينطبق هذا القانون على كافة الأجهزة الأمنية.

- **توضيح الأدوار والمسؤوليات.** تحديد الأدوار والمسؤوليات المناسبة لمختلف وكالات الأمن. ولا بدّ من تحديد هذه المهام قبل تحديد المسؤوليات الفردية.
- **وضع قوات التحالف الدولي.** التعامل مع وجود قوات التحالف الدولي على أنه مشكلة سياسة عامة. إجراء مناقشات صريحة وغير مسبّقة تتعلق بدور هذه القوات. وبغض النظر عن الدور، تحسين الشفافية بطرق تبدّد المخاوف الأمنية لكافة أصحاب المصلحة. كما يتعين على الشركاء الأجانب النظر في تقديم التدريب إلى الوحدات المنخرطة في التعامل مع المظاهرات بغية تحسين السلامة وتقليل فرص أعمال العنف.
- **السعي إلى الشفافية وثقة العامة.** على قادة العراق الإقرار علناً بالانتهاكات السابقة التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية ضد كافة أفراد المجتمع العراقي، ومن ثم نشر الشفافية في كافة الأجهزة - بما في ذلك وإلى أكبر قدر ممكن، أجهزة الاستخبارات - من أجل اكتساب ثقة العامة من جديد. ترقية شخصيات مؤثرة ومحترفة في مناصب عليا في المؤسسة الأمنية يمكن للشعب مساندةها وتكون قدوة لضباط آخرين. تنظيم حملات إعلامية حول القادة الذين يشتهرون بخدمتهم المخلصة أو يمثلون القيم التي يجب الترويج لها ضمن المؤسسة الأمنية.
- **تنظيم حملة إعلانية لقوات الأمن.** بذل جهود نشر الشفافية ومكافحة الفساد والاحتفال بنجاحات أفراد قوات الأمن والوحدات الصغيرة. تشكيل قوات الأمن العراقية بما يتناسب واحتياجات العراقيين.

الخاتمة

يشير

ومعًا، يمكن لهذه التدابير أن تستبدل الحلقة المفرغة من المشاكل التي يشهدها العراق بحلقة مثمرة من الحلول المحتملة. ويعتمد نجاح هذه الخطوة على بناء الثقة بالحكومة العراقية. ووسط تحسن الأمن والحوكمة، والحد من الفساد وتقليص الحواجز التي تعيق الاستثمار، تتحسن الظروف المتاحة أمام الاستثمارات الأجنبية أيضًا. فازدياد الاستثمارات يساهم في نمو الاقتصاد العراقي من خلال تعزيز فرص العمل ورفع الأجور. في المقابل، تحدّ مستويات التوظيف المرتفعة من الفرص أمام الجماعات الراديكالية للتجنيد - ما يجعل العراق أكثر قدرة على المقاومة ويكمل بالتالي الحلقة المثمرة.

وكما يشير التقرير، ربما تكون الظروف السيئة في العراق قد أدت إلى لحظة وجدت فيها الفئات المتناحرة نفسها في وضع حيث أصبح التعاون أخيرًا مفيدًا أكثر من المنافسة المتواصلة المسببة للخلل والفساد الناتج عنها. وعليه، لا شك أن الوقت حان كي تجمع الحكومة العراقية، بمساعدة من شركائها الدوليين، هذه الفئات معًا في إطار صفقة كبرى تمهد الطريق أمام مساءلة أفضل وحوكمة أكثر فعالية. ولا بدّ من الإسهاب بشأن ما قد تسفر عنه مثل هذه الصفقة وما يجب القيام به لتحقيقها. إلى ذلك، يجب إدراج التعقيبات التي ترافق مثل هذا التعهد في الجولة الثانية من الحوار.

هذا التقرير إلى أنه، في حين تعود مسؤولية حلّ أصعب التحديات إلى العراقيين أنفسهم، لا يزال العراق بحاجة إلى مساعدة دولية. فضلًا عن ذلك، يجب أن تكون هذه المساعدة بناءة وأن تتجنب تأجيج أي تنافسات داخلية وإقليمية. حتى وإن كانت هذه المساعدة قادمة لا محالة، إلا أن الإرادة السياسية لكافة الجهات ستتقلص من دون أي حس للتقدّم. ففي الغرب، يمكن لحس متنام من الخيبة أن يقوّض الإرادة السياسية الضرورية لضمان توفير الأموال والتزام الشعب. وعلى صعيد العراق، يمكن لحس من التخلي أن يؤجج مشاعر الاستياء ويعزّز الاستعداد للتعاون مع إيران وروسيا والصين. وفي حين فشلت الدول الغربية بشكل متكرر في العراق، إلا أن الشعب العراقي لن يكون أفضل حالًا في أيدي هذه الأنظمة الاستبدادية.

هذا ولا ترمي التدابير المذكورة في هذا التقرير إلى استبدال التعاون والمساعدة الحالية بل إن الهدف منها هو تحفيز عملية متواصلة من التحسينات في علاقة العراق مع الولايات المتحدة وأوروبا وكذلك تحسين أمن ورفاهية الشعب العراقي بشكل كبير. فمشاركة قوات التحالف الدولي المستمرة في الحرب ضد داعش لا تزيد فرص النجاح فحسب - بل تفسح المجال أمام الجيش العراقي لإثبات نفسه كقوة وطنية لا طائفية قادرة على الدفاع عن الشعب العراقي.

نبذة عن المؤلف

يحمل د. فاف إجازة في الفلسفة وعلوم الاقتصاد من جامعة واشنطن-لي، التي تخرج منها بامتياز وبرتبة شرف في الفلسفة؛ ويحمل شهادة ماجستير في الفلسفة من جامعة ستانفورد مع تركيز خاص على التاريخ وفلسفة العلوم وانضم إلى برنامج الزمالات للخريجين في مركز النزاع والتفاوض؛ وحاز على شهادة ماجستير في إدارة الموارد الوطنية من الكلية الصناعية للقوات المسلحة حيث تخرج بامتياز؛ ونال شهادة دكتوراه في الفلسفة من جامعة جورج تاون.

كتب د. فاف أكثر من ٢٠ مقالاً ضمن منشورات مهنية وعلمية بما فيها «أخلاقيات الحرب بالوكالة»

في مجلة قانون وسياسة الأمن القومي؛ «أزمة معايير: خوض الحروب غير النظامية بشكل جيد»، في «تغييرات الحروب في العالم المعاصر» (تامبل، ٢٠١٦)؛ «أخلاقيات حالات الطوارئ المعقدة»، و«الرتب والأطباع»، في «مستقبل مهنة الجيش»، النسخة الثانية (ماك غرو هيل، ٢٠٠٥)، «نحو أخلاقيات الاعتقال والاستجواب: القبول والحدود»، في المجلة الفصلية «الفلسفة والسياسة العامة» (٢٠٠٥)؛ و«موامة الوسائل والغايات: نحو طريقة جديدة للحرب» (٢٠١١) و«الرتب: الأطباع والقيادة وصنع القرار الأخلاقي» (٢٠٠٥) في «مجلة الأخلاقيات العسكرية» (٢٠٠٣). كما نشر عددًا من الدراسات بالتعاون مع معهد الدراسات الاستراتيجية بما فيها «حل التحديات الأخلاقية في حقبة من الصراع المستمر» (٢٠١١)، و«تطوير وإصلاح قوات الشرطة العراقية» (٢٠٠٨)، و«حفظ السلام وتقليد الحرب العادلة» (٢٠٠٠).

د. س. أنتوني فاف Dr. C. Anthony Pfaff هو حاليًا زميل أقيم غير مقيم في المبادرة العراقية في المجلس الأطلسي وأستاذ باحث في مجال المهنة والأخلاق العسكرية في معهد الدراسات الاستراتيجية، الكلية الحربية للجيش الأمريكي، كارلايل، بنسلفانيا.

وإذ هو عميد متقاعد في الجيش وضابط المنطقة الخارجية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شغل د. فاف مؤخرًا منصب مدير الشؤون العراقية لموظفي مجلس الأمن القومي. وكان المنصب الأخير الذي تولاه خلال سنوات خدمته هو مستشار رئيس للجيش والعسكر في وزارة الخارجية الأمريكية بين ٢٠١٣ و٢٠١٦، حيث عمل في وحدة موظفي التخطيط للسياسة في الشؤون السيبرانية والإقليمية والعسكرية، ومنطقة الخليج العربي وإيران وإصلاح قطاع الأمن. وقبل توليه المنصب في وزارة الخارجية، كان ملحقًا دفاعيًا في بغداد، ورئيس الشؤون العسكرية الدولية في القيادة العسكرية للجيش الأمريكي، وملحقًا دفاعيًا في الكويت.

كما عمل مرتين في عملية حرية العراق؛ في الأولى كان مساعد مدير الاستخبارات في فرقة عمل العمليات الخاصة المشتركة والثانية المستشار العسكري الرئيسي لفريق التدريب الخاص بمساعدة الشرطة المدنية. هذا واستلم أيضًا منصب ضابط استخبارات رئيسي في الفريق العامل للاستخبارات العراقية وعمل كمراقب أممي على الحدود العراقية-الكويتية. وقبل استلامه منصب ضابط المنطقة الخارجية، كان د. فاف يعمل ضمن الهيئة التدريسية في الأكاديمية العسكرية الأمريكية كأستاذ مساعد للفلسفة. وبصفته ضابطًا صغيرًا، انضم إلى عملية درع الصحراء وعاصفة الصحراء مع فرقة المشاة المحمولة جواً ٨٢ وشارك في عملية الحراسة القادرة إلى جانب الفرقة المدرعة ١.

نبذة عن المبادرة العراقية

تنتقل المحادثات الدولية بشأن العراق من التركيز على الأمن والانخراط العسكري فحسب إلى مسائل أشمل في السياسة على غرار استقطاب الاستثمارات وتحسين الحوكمة وتقديم الخدمات، ودور البلاد الجيوسياسي الفريد. كما تعمل المبادرة العراقية على إقامة علاقات مع مسؤولين عراقيين من أجل جمعهم بصناعة السياسة والمؤثرين الأمريكيين والأوروبيين المناسبين بغية الحديث عن كيفية تحقيق نتائج ذات منفعة متبادلة.

ينفذ المجلس الأطلسي مبادرة طويلة الأمد بشأن العراق بقيادة د. عباس كاظم. وتسعى المبادرة العراقية إلى تزويد صناع السياسة الأمريكيين والأوروبيين بوجهات نظر فريدة من نوعها من داخل العراق وكذلك بتوصيات محايدة وعملية في مجال السياسة. إلى ذلك، تعالج المبادرة العراقية التحديات الأمنية التي يواجهها العراق في الوقت الراهن، وتحدد السياسات التي ستُطلق إمكانات العراق من أجل تطوير محركات أي مجتمع ناجح: سياسة شاملة، وتنمية اقتصادية، ومجتمع مدني حيوي. وعليه، من المهم أن

Atlantic Council Board of Directors

CHAIRMAN

*John F.W. Rogers

EXECUTIVE CHAIRMAN EMERITUS

*James L. Jones

PRESIDENT AND CEO

*Frederick Kempe

EXECUTIVE VICE CHAIRS

*Adrienne Arsht

*Stephen J. Hadley

VICE CHAIRS

*Robert J. Abernethy

*Richard W. Edelman

*C. Boyden Gray

*Alexander V. Mirtchev

*John J. Studzinski

TREASURER

*George Lund

DIRECTORS

Stéphane Abrial

Todd Achilles

*Peter Ackerman

Timothy D. Adams

*Michael Andersson

David D. Aufhauser

Colleen Bell

*Rafic A. Bizri

*Linden P. Blue

Philip M. Breedlove

Myron Brilliant

*Esther Brimmer

R. Nicholas Burns

*Richard R. Burt

Michael Calvey

Teresa Carlson

James E. Cartwright

John E. Chapoton

Ahmed Charai

Melanie Chen

Michael Chertoff

*George Chopivsky

Wesley K. Clark

*Helima Croft

Ralph D. Crosby, Jr.

*Ankit N. Desai

Dario Deste

*Paula J. Dobriansky

Joseph F. Dunford, Jr.

Thomas J. Egan, Jr.

Stuart E. Eizenstat

Thomas R. Eldridge

*Alan H. Fleischmann

Jendayi E. Frazer

Courtney Geduldig

Thomas H. Glocer

John B. Goodman

*Sherri W. Goodman

Murathan Günal

Amir A. Handjani

Katie Harbath

Frank Haun

Michael V. Hayden

Amos Hochstein

*Karl V. Hopkins

Andrew Hove

Mary L. Howell

Ian Ihnatowycz

Wolfgang F. Ischinger

Deborah Lee James

Joia M. Johnson

*Maria Pica Karp

Andre Kelleners

Astri Kimball Van Dyke

Henry A. Kissinger

*C. Jeffrey Knittel

Franklin D. Kramer

Laura Lane

Jan M. Lodal

Douglas Lute

Jane Holl Lute

William J. Lynn

Mark Machin

Mian M. Mansha

Marco Margheri

Chris Marlin

William Marron

Neil Masterson

Gerardo Mato

Timothy McBride

Erin McGrain

John M. McHugh

H.R. McMaster

Eric D.K. Melby

*Judith A. Miller

Dariusz Mioduski

*Michael J. Morell

*Richard Morningstar

Virginia A. Mulberger

Mary Claire Murphy

Edward J. Newberry

Thomas R. Nides

Franco Nuschese

Joseph S. Nye

Ahmet M. Ören

Sally A. Painter

Ana I. Palacio

*Kostas Pantazopoulos

Alan Pellegrini

David H. Petraeus

W. DeVier Pierson

Lisa Pollina

Daniel B. Poneman

*Dina H. Powell McCormick

Robert Rangel

Thomas J. Ridge

Lawrence Di Rita

Michael J. Rogers

Charles O. Rossotti

Harry Sachinis

C. Michael Scaparrotti

Rajiv Shah

Wendy Sherman

Kris Singh

Walter Slocombe

Christopher Smith

James G. Stavridis

Michael S. Steele

Richard J.A. Steele

Mary Streett

*Frances M. Townsend

Clyde C. Tuggle

Melanne Verveer

Charles F. Wald

Michael F. Walsh

Gine Wang-Reese

Ronald Weiser

Olin Wethington

Maciej Witucki

Neal S. Wolin

*Jenny Wood

Guang Yang

Mary C. Yates

Dov S. Zakheim

HONORARY DIRECTORS

James A. Baker, III

Ashton B. Carter

Robert M. Gates

James N. Mattis

Michael G. Mullen

Leon E. Panetta

William J. Perry

Colin L. Powell

Condoleezza Rice

George P. Shultz

Horst Teltschik

John W. Warner

William H. Webster

**Executive Committee Members*

List as of January 27, 2021



المجلس الأطلسي هو منظمة غير حزبية تروج لقيادة ومشاركة أمريكيين بنائيتين في الشؤون الدولية استناداً إلى الدور المركزي الذي يلعبه المجتمع الأطلسي في مواجهة التحديات العالمية الحالية.

© ٢٠٢١ المجلس الأطلسي للولايات المتحدة. كافة الحقوق محفوظة. يمنع نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو وسيلة من دون إذن خطي من المجلس الأطلسي، باستثناء الاقتباسات الموجزة في مقالات إخبارية أو مقالات نقدية أو مراجعات. يرجى إرسال الاستفسارات على العنوان التالي:

المجلس الأطلسي

١٠٢٠ الشارع ١٥، شمال غرب، الطابق ١٢،

واشنطن العاصمة ٢٠٠٥

(202) 463-7226, www.AtlanticCouncil.org